

تقرير إخباري

بعد أن رُحِّلَت الأزمة إلى ما «بعد العيد» حسابات الربح والخسارة واحتمالات المرحلة المقبلة

بيروت - خاص: أي وصف يمكن إطلاقه على الوضع في اليوم التالي لجلسة مجلس الوزراء الحامية: «هدوء ما بعد العاصفة»، «هدنة العيد»، «استراحة بين جولتين»؟ وأي وضع سيكون بعد نفاذ مهلة الأسبوعين: هل تكون هذه الفسحة الزمنية كافية للوصول إلى «تسوية» والمراجعة الحسابات وتدوير الزوايا وإبقاء الوضع الحكومي تحت السيطرة؟ أم لشحن الهمم و«السكاكين» استعداداً لرحلة ثانية أكثر شراسة وخطورة؟

مما لا شك فيه أن أول من أمس كان يوماً مشهوداً مع مشهد حكومي وسياسي غير مألوف لجهة لغة التخاطب على طاولة مجلس الوزراء ولم يسبق أن بلغت هذا الانحدار في المستوى وفي المضمون الطائفي حتى في عز أيام الحرب عندما كانت قاعة مجلس الوزراء مكاناً لامتصاص وإطفاء وتوترات الشارع لا لتأجيجها، أو لجهة دفع الوضع إلى مستويات متقدمة من التوتر والتأزم من خارج السياق العام في لبنان والمنطقة، أو لجهة إيصال الحكومة إلى حالة انعدام الوزن السياسي وإلى حافة السقوط.

إذا كانت هذه الجولة الأولى من معركة مفتوحة، فإن هذه الجولة، التي دارت وقائعها على شكل منازلة صارخة و«كباش سياسي» بين الرئيس تمام سلام والوزير جبران باسيل، أنهت إلى «التعادل». فالرئيس سلام الذي ساندته وصدقت له أكثرية وزارية، نجح للمرة الثانية في كسر دورة التعطيل وفي تمرير قرار حكومي ودفع مستحقات المستشفيات، وبتد جديد من جدول الأعمال من دون المرور ببند التعيينات الأمنية الذي أصر وزراء عون على أن يكون بنداً أول. في المقابل، انتزع فريق عون الوزاري تعهداً بتخصيص أول جلسة تعقد بعد عيد الفطر لمناقشة آلية عمل الحكومة، وهذا كان فحوى التسوية التي رتبها الوزير نهاد المشنوق في اجتماع جانبي جمعه إلى سلام وباسيل ووزير حزب الله فنيش والحاج حسن، ووزراء أمل والاشتراكي لم يكونوا جزءاً من الاجتماع لأنهم ليسوا طرفاً مباشراً في المشكلة، ولكن التسوية حظيت بمباركة بري وجن بلاط اللذين كانا على تواصل مع الوزيرين خليل وأبو فاعور.

هذه التسوية حفظت ماء الوجه للطرفين: لتنام سلام المنتفض لكرامته الشخصية وصلاحيات رئاسة الحكومة، وللوزير باسيل المنتفض لكرامة عون السياسية وصلاحيات رئاسة الجمهورية. لكنها تسوية مؤقتة ومحددة وفي مدامها الزمني وفي مفاعيلها السياسية ولا تعود كونها أكثر من تجسيد للأزمة بحثاً عن حل صعب ومفقود في وضع يتساوى فيه الجميع بالنازق، وإذا كانت الحكومة صامدة وباقية لأسبوعين فإنها تواجه بعد ذلك احتمالين:

1 - تثبيت الهدنة وتحولها من مؤقتة إلى دائمة على قاعدة الاتفاق على آلية جديدة لمجلس الوزراء، وقد تكون العودة إلى الآلية المعتادة والمطبقة سابقاً والتوافق بدل التصويت وتوقيع الـ 24 وزيراً بالوكالة عن رئيس الجمهورية الذي شوغف مركزه وانتقلت صلاحياته إلى مجلس الوزراء مجتمعاً. وفي ظل هذا المنحى التوافقي في الحكومة، يصار إلى تمرير قرار التمديد لقيادة الجيش (قائد الجيش ورئيس الأركان) قبل الأول من أغسطس عيد الجيش، وتكون النتيجة أن عون أعطي معنوية وسياسية في آلية عمل الحكومة ولم يعط عملياً يوم أمس أن عون تجاوز موضوعي قيادة الجيش ورئاسة الجمهورية ويضمهما جانباً، أو يسلم ضمناً بعدم الوصول إلى نتيجة في كليهما عندما تحدث هو عن إعادة جدولة ملفات واستحقاقات المرحلة بالتدرج من قانون انتخابات جديد، الانتخابات النيابية لتلها انتخابات رئاسية، وعندما يعلن باسيل أن المسألة لم تعد مسألة تعيينات وقيادة جيش وإنما مسألة صلاحيات وحقوق مصادر.

2 - عدم التوصل إلى حل في مهلة الأسبوعين وبقاء كل طرف متمرساً خلف المواقف التي أشعلت الأزمة القائمة. فالعماد عون لن يتراجع عن مطالبه تحت أي ظرف وإنما سيذهب نحو خطوات تصعيدية أكثر جذرية إذا ما أقفلت الأبواب في وجهه، والرئيس الحريري لن تصدر عنه إيجابيات وتنازلات في خطابه المرتقب غداً (الإفطار المركزي)، وهذا «الاتفاق يضع الحكومة أمام احتمالين: إما أن تصبح حكومة معطلة غير قادرة على اتخاذ القرارات، وإما أن تتحول إلى حكومة تصريف أعمال أي حكومة مستقيلة».

إذا كان مفتاح الحكومة في يد «المستقبل»، فإن مصيرها في يد حزب الله، والسؤال المركزي الذي سي طرح في «هدنة العيد»: هل حزب الله متمسك بهذه الحكومة، كما يعتقد «المستقبل» وبيبي حسابات على هذا الأساس. لأن الحزب منمك في الحرب السورية ومصطلحه استمرار الجبهة اللبنانية الخلفية هادئة، ومن أولى شروط الاستقرار الداخلي بقاء الحكومة؟ أم أن حزب الله ليس مهتماً ببقاء الحكومة إلى هذا الحد، خصوصاً وأنها ليست حكومته، ولأن للحريري مصلحة أكثر في وجودها واستمرارها، تقع عليه مهمة إبقائها على قيد الحياة ودفع الثمن السياسي المتوجب؟

«مجلس الأمن» يدرس إنشاء فريق لتحديد المسؤول عن الهجمات الكيماوية

الأهم المتحدة: أزمة اللاجئين السوريين الأكبر في العالم منذ ربع قرن

55٪ من اللاجئين في مساكن دون المستوى.

وأكدت أن أمل اللاجئين في العودة إلى ديارهم يتضاءل بينما تستمر الأزمة على هذا النحو فاللاجئون يصبحون أكثر فقراً والممارسات السلبية مثل عمالة الأطفال والتسول وزواج القاصرات أخذت في الارتفاع.

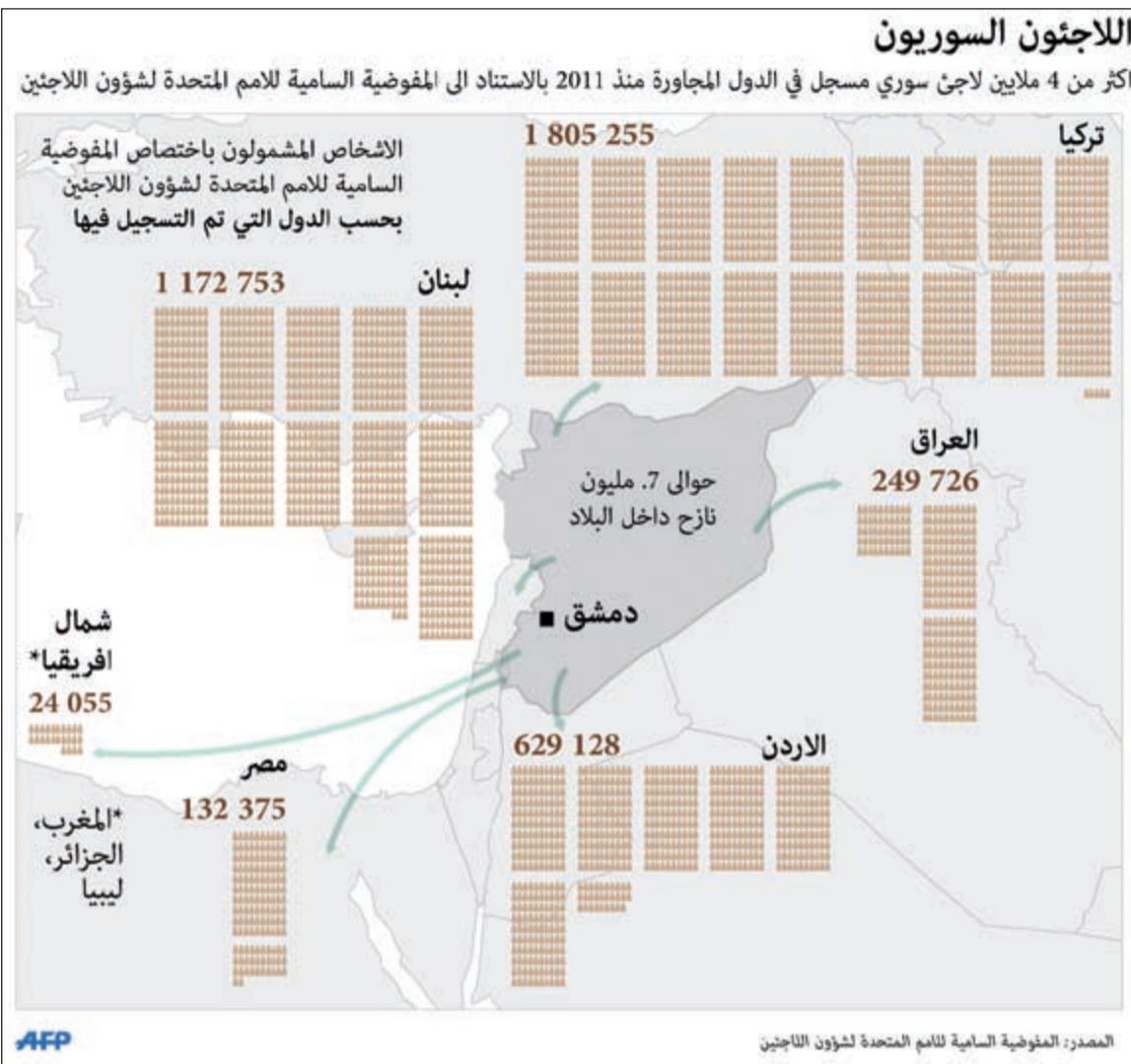
في الوقت ذاته تشير المفوضية السامية إلى أن التنافس على فرض العمل والأراضي والمياه والسكن والطاقة في المجتمعات المضيفة الضعيفة بالفعل يشكل ضغطاً على قرة هذه المجتمعات على التعامل مع الأعداد الهائلة من اللاجئين والحفاظ على دعمها لهم.

إلى ذلك، يدرس مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة تشكيل فريق من المحققين لتحديد المسؤول عن هجمات غاز سام في سورية.

وقال دبلوماسيون إن الولايات المتحدة وزعت أول من أمس مسودة قرار بشأن هذا الإجراء على أعضاء المجلس الخمسة عشر بعد محادثات ثنائية مع روسيا استمرت أكثر من شهرين حول كيفية تحديد المسؤول عن هجمات بأسلحة كيماوية.

وأضاف الدبلوماسيون أنه من المنتظر أن يبدأ أعضاء المجلس مناقشة مسودة القرار الأسبوع المقبل.

وتطلب المسودة التي اطلعت عليها «رويترز» من بان-العالم مع منظمة حظر الأسلحة الكيماوية أن يقدم إلى المجلس «في غضون 15 يوماً من تبني هذا القرار توصيات فيما يتعلق بإنشاء آلية تحقيق مشتركة لمنظمة حظر الأسلحة الكيماوية والأمم المتحدة».



بمساعدات الغذائية الموجهة اليهم وسينعكس هذا أيضاً على الخدمات الصحية وتعليم الأطفال.

وأشارت السى إن حياة السوريين في المنفى صعبة على اللاجئ خارج المخيمات التي الأردن يعيشون تحت خط الفقر بمقدار 3.2 دولارات في اليوم الواحد وفي لبنان يعيش

باللاجئين والمشردين السوريين أصبح مشكلة ملحة للغاية، إذ من المحتمل أن تصل تكاليف مساعداتهم الإنسانية والإنمائية إلى حوالي 5.5 مليارات دولار.

وذكرت المفوضية أنها لم تتلق سوى ربع المبالغ التي تعهد بها المانحون لمواجهة تداعيات الأزمة ما سيؤدي إلى تخفيضات صارمة جديدة من

الفا موزعين على مختلف دول شمال أفريقيا.

في الوقت ذاته، تشير 270 ألف طلب لجوء تقدم به السوريين في أوروبا، فضلاً عن آلاف آخرين أعيد توطينهم من دول الجوار السوري إلى دول أخرى.

كما أشار البيان إلى أن تمويل العمليات المتعلقة

عواصم - وكالات: قالت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أول من أمس أن عدد اللاجئين الفارين من الصراع في سورية إلى دول الجوار تجاوز 4 ملايين نسمة.

وأكدت المفوضية في بيان أن هذا العدد يجعل الأزمة واحدة من كبرى أزمات اللاجئين في العالم منذ ما يقرب من ربع قرن، لافتة إلى تشريد ما لا يقل عن 7,6 ملايين نسمة داخل سورية وكثير منهم في ظروف صعبة وفي مواقع يصعب الوصول إليها.

وقال مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين انطونيو غوتيريس في البيان «أن هذا العدد يمثل أكبر تجمع للاجئين من صراع واحد في جبل واحد ويحتاجون إلى دعم من العالم لتفاديهم من ظروف قاسية ويغرقون في برائن الفقر».

ولفت السى إن الأزمة السورية تدخل عامها الخامس بشكل مأساوي وبدون أي نهاية في الأفق فتزداد الأزمة حدة ويرتفع عدد من اللاجئين ليصل على الأرجح إلى قرابة 4,27 ملايين نسمة بحلول نهاية عام 2015.

وأشار السى إن «تدهور الأوضاع يدفع بأعداد متزايدة نحو أوروبا أو أبعد من ذلك، إلا أن الأغلبية الساحقة تبقى في المنطقة ولا يمكننا السماح لهم وللمجتمعات التي تستضيفهم بالانزلاق إلى مزيد من اليأس».

ولفت البيان إلى أن تركيا تستضيف الآن 45٪ من مجموع اللاجئين السوريين في المنطقة يليها لبنان بنحو 1,2 مليون سوري ثم الأردن بنحو 630 ألفاً والعراق بنحو 250 ألفاً ومصر 133 ألفاً فضلاً عن 24

أصداء المواجهة بين سلام وباسيل في مجلس الوزراء

يا فطاطات التأيد لسلام في طرابلس وتحية من المفتي الشعار

ومحمد فنيش (حزب الله) التي قاعة جانبية بحثاً عن حل. فلقح بهم الوزيران على حسن خليل (أمل) وواصل ابوفاغور (التقدمي الاشتراكي) وسارع باسيل إلى تحويل مجرى السجال السياسي بالاتجاه الطائفي بقوله: «مُعَرَّف انكم بديكم ترمو المسيحيين بره.

ووصف باسيل وزميله الوزير الياس بوضعب زميلهما ابوفاغور بقليل التهذيب، واذ عاد سلام إلى الكلام قائلًا لباسيل: انت وقح ومن المعيب ان يصدر كلام كهذا عن وزير للخارجية، واخذ الوزير اكرم شهيب الكلام ليقول: اذا كان رأس الديبلوماسية اللبنانية يتحدث هكذا، فمأذًا تركنا للأخرين؟

وفي مؤتمر صحفي عقده امس قال باسيل أننا تواجه داعش سياسية. كلام ابوفاغور أثار حنق باسيل الذي دخل في نقاش حاد معه، وتدخل وزير حزب الله حسين الحاج حسن لترتيب الأمور واخذ وزير الداخلية نهاد المشنوق الوزير باسيل جانباً محاولاً تهدئته بالقول: البديل عن تمام سلام هو التطرف، ثم دخل المشنوق برفقة رئيس الحكومة والوزيران باسيل

سلام، متهمًا اياه بمخالفة الدستور.

ورد رئيس الحكومة بغضب بالغ قائلًا له: هذا يعيب، لم اوصف في تاريخي مثلما وصفتني من على منبر وزارة الخارجية، ان اتهامي بسرعة موصوفة لصلاحيات رئيس الجمهورية كلام لا يحتمل، وتوجه إلى باسيل قائلًا: لا يمكنك ان تعلمني على صلاحياتي، وهذه الصلاحيات لا تؤذي إلى أي مكان، ومسؤوليتي أكبر من مسؤوليتك بكثير، وان لم تستح فافعل ما شئت.

وحاول باسيل مقاطعة رئيس الحكومة، عندما قال له سلام: حينما آذن لك بالكلام تتكلم، وحينما لا آذن لك تصمت، ورد باسيل قائلًا: انا رئيس الجمهورية هنا وانا اتحدث قبلك، وانا لي الحق بترؤس جلسة مجلس الوزراء كوني امسارس صلاحيات رئيس الجمهورية، وكان رد سلام: انت بلا وفاء وبلا ذوق، لقد مضى على سنة ونصف السنة وانا اتحمل تعطيلك وبدلع واتاني اليوم لتتكلم عن الآلية والدستور؟

وهنا صفق وزراء اللقاء التشاوري والمستقبل والاشتراكي لرئيس الحكومة، وقال هؤلاء لباسيل: نحن الاربعة والعشرين وزيراً

حياه مفتي طرابلس والشمال الشيخ مالك الشعار الذي كان اعتذر عن عدم تلبية دعوة الوزير باسيل إلى مأدبة افطار على شرفه.

لـ «الأنباء»، فإن الخطة التصعيدية كانت تفترض بتدفق أنصار التيار من المن وكسروان والبترون إلى شوارع بيروت بعد الظهر في اطار المناداة بحقوق الشعارات التي اعتمدها العماد عون تغطية لأهدافه الشخصية والعائلية، واذ بالفشل الذي احاط بتقاررات قبل الظهر يسري على ما كان مقرراً بعده، فصرف النظر عن متابعة التحرك تحت عنوان تأجيل جلسة مجلس الوزراء

الي ما بعد عيد الفطر السعيد، واطل العماد ميشال عون من الرابية يحيط به نواب كتلته بشروط تعجيزية لاغية للاستحقاق الرئاسي، إذ طالب بقانون الانتخاب و بانتخابات نيابية قبل انتخاب رئيس للجمهورية، ما يعني تمديد الشغور الرئاسي في لبنان لأشهر بل لسنوات، موجهاً بعمر طويل للفرار.

وكان باسيل استغل وجود وسائل الإعلام داخل قاعة مجلس الوزراء ليتوجه بكلام استفزازي للرئيس تمام

مصادر لـ «الأنباء»:

باسيل اعتذر من

سلام في لقاء

جانبي وأبوفاغور:

لو كنت رئيس

الحكومة لرميتك

خارج القاعة



بيروت - عمر حنجر

رغم احتواء مجلس الوزراء للروبعة التي أثارها وزير الخارجية جبران باسيل في وجه رئيس الحكومة تمام سلام، فإن اصداء ما حصل ما زالت تصنع في مختلف الأوساط اللبنانية، وقد انعكست سلباً على وزير الخارجية الذي تلقى درساً بالصوت من الرئيس سلام وبالصمت من حلفائه ووزراء 8 آذار الذين امتنعوا عن التضامن معه.

وهكذا أقفل التيار الوطني الحر وسط بيروت ومحيط السراي الحكومي ومجلس النواب، لكنه فشل في تحييش أكثر من 200 شخص غطوا قلوبهم العديدة بالأعلام الطائفية والهتافات الشنتائية لتيار المستقبل وسعد الحريري فتمام سلام الذي وفر له الوزير باسيل الفرصة الذهبية لإطلاق الموقف الجالب للشعبية في بيئته السياسية البيروتية المتشوقة لخل هذه المواقف الصدامية منه، وقد أشاد خطابه الجمعة امس بحكمة تمام سلام وأعلنوا دعمهم لحكومته وجهودها، فيما رفعت لافتات في شوارع طرابلس تؤيد سلام وتندد بالتيار الوطني الحر، وقد

أخبار وأسرار لبنانية

● جلسات متتالية: أبلغ الرئيس نبيه بري أنه ما إن يتلقى مرسوم فتح الدورة الاستثنائية، فإنه سيوجه دعوات لعقد جلسات متتالية لمجلس النواب لدرس مشاريع واقتراحات القوانين التي أنجزتها اللجان النيابية، ولاسيما منها ذات الطابع الملح، والذي يرتبط بالاتفاقات الدولية ومهل تنفيذها، وبدفع الرواتب والأجور وغيرها من المواضيع التي استجبت من آخر جلسة لهيئة مكتب المجلس، لاسيما أنه لا يجوز أن يبقى وضع الدولة معطلاً.

ورسم الرئيس بري مفهوماً جديداً للجلسات الميثاقية التي درج على المحافظة عليها، إذ قال إنه إذا تأمن النصاب وتبين أن هناك غياباً لبعض من الكون الطائفي وحضر البعض الآخر، فإنه سيمضي بالجلسة لأن البلد لم يعد يتحمل المزيد من التعطيل. وعلى الكتل النيابية أن تتحمل مسؤولياتها في الحؤول دون استمرار الفراغ في عمل السلطة التشريعية، بعد الفراغ في الموقع الرئاسي الأول، ومحاولات تعطيل عمل الحكومة بفعل التجاذبات السياسية والخلافات حول التعيينات الأمنية. ● عيد الجيش غائب: ستغيب هذه السنة أيضاً الاحتفالات بعيد الجيش في الأول من أغسطس المقبل، ولن تشهد تكة شكري غانم في الفيضية حفل تخريج دفعة من ضباط الجيش والأسلاك الأمنية الأخرى، وذلك بسبب استمرار

الكونغرس.

وعلم أن إدارة الرئيس أوباما حسمت خيارها في تعيين خلف للسفير هيل لمصلحة نائبه مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأوسط إليزابيث ريتشارد لتكون السفيرة المقبلة في لبنان. ويتوقع أن تتلخخ بمقر عملها الجديد خلال النصف الأول من شهر أيلول المقبل.

● اغتياوات سياسية: أظهرت تقارير أعدتها الأجهزة الأمنية المختصة وجود محاولات لتنفيذ عمليات اغتيال تستهدف سياسيين ورسميين، من دون أن تحدد تلك التقارير الزمان والمكان. في حين برزت قائمة بأسماء المعرضين للاغتيال بهدف زعزعة الاستقرار الأمني الذي تتعم به الربوع اللبنانية على رغم استمرار القتال في دول الجوار.

وتحدثت التقارير، استناداً إلى مصادر أمنية، عن أن عمليات الاغتيال تهدف إلى زرع الفتنة في البلاد من خلال استهدافها شخصيات لها وزنها ودورها على الساحة اللبنانية، الأمر الذي سيؤدي في حال وقوعها إلى بلبلية سياسية وأمنية واضحة.

وأشارت التقارير إلى أن الاستهداف لن يقتصر هذه المرة على فريق من دون آخر، لاسيما أن المطلوب في هذه المرحلة زرع الرعب والقلق في النفوس، إضافة

الشغور الرئاسي وعدم رغبة رئيس الحكومة تمام سلام في ترؤس أي احتفال عسكري درجت العادة أن يترأسه رئيس الجمهورية بصفته القائد الأعلى للقوات المسلحة.

● اتصال ميثاقى: توقفت مصادر سياسية عند الاتصال الذي أجراه الرئيس نجيب ميقاتي بالرئيس تمام سلام متضامناً ودايماً، ورأت هذه المصادر أن ميقاتي يفضل تماماً بين الاعتبارات السياسية والشخصية واعتبارات مصلحة الطائفة والوطن. فهو من جهة يتجاوز ويتجاهل حملة «المستقبل» عليه التي تنطوي على تحامل واقتراء، ومن جهة ثانية ينجري للدفاع عن دور وصلاحيات رئاسة الحكومة كل مرة تتعرض فيها لتعد أول محاولة تقيد وتهيش ويغض النظر عن شاغل هذا الموقع.

● هيل من جديد: لم يتمكن السفير الأميركي في لبنان ديفيد هيل من المثول أمام الكونغرس الأميركي لتثبيت تعيينه سفيراً للولايات المتحدة الأميركية في إسلام آباد وعاد إلى بيروت لاستئناف مهامه الدبلوماسية ريثما يتحدد موعد آخر.

وعزت مصادر دبلوماسية سبب تأجيل عملية المصادقة على تعيين هيل إلى التجاذبات الحاصلة بين الجمهوريين والديمقراطيين داخل الكونغرس نتيجة البرودة التي نشأت في العلاقة بين الرئيس الأميركي باراك أوباما والأكثرية في

الي الأهداف الأخرى غير المعلنة من مثل التخلص من شخصيات بشكل غيابها عاملاً مقلداً لاستقبال البلاد والحرية والديموقراطية فيه. ونشير مصادر أمنية معنية إلى أن الوصول إلى معطيات حول مخطط الاغتيالات كان من خلال الاعترافات التي أدلى بها مسلحون وراهبليون وقعدوا في يد أجهزة الجيش أو قوى الأمن الداخلي، وهم أدلوا خلال استجوابهم بمعطيات ساهمت في كشف هذه الشبكة الإرهابية التي توازي باهميتها شبكات أخرى سبق أن أميط اللثام عنها.

وفيما تحدثت مصادر في قوى 14 آذار عن وجود معلومات لديها تتقاطع مع تلك التي سجلتها أجهزة الرصد على أنواعها، أشارت إلى أن التعليمات أعطيت للشخصيات المستهدفة باعتماد إجراءات أمنية للحماية والمواكبة.

● امرأة انتحارية: البحث جار عن امرأة كانت مكلفة بتنفيذ عملية أمنية لم يعرف بعد ما إذا كانت تستهدف حزب الله أو أحد المراكز الأمنية أو العسكرية اللبنانية.

ويسود الاعتقاد بأنها كانت تنوي القيام بعملية انتحارية بعد أن تم التاكيد من السيارة التي كانت تقودها وعثر عليها في إحدى المناطق ولم تكن مفخخة. ولم تعرف جنسية هذه المرأة التي يرجح أنها سورية وقدمت مؤخرًا إلى لبنان.